السيد الرئيس،

ترغب منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB)، ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD)، ومركز البحرين لحقوق الإنسان (BCHR)، في توجيه انتباه المجلس إلى أعمال العنف الأخيرة التي تشمل الأطفال في البحرين، والتي يزعم أنها نفذت من قبل أفراد تابعين للحكومة. حيث تستمر الحكومة في انتهاك اتفاقية حقوق الطفل باعتقال وتعذيب الأطفال بشكل غير قانوني في البلاد.

منذ الاحتجاجات السلمية في فبراير 2011، شرعت حكومة البحرين في الاضطهاد المنهجي للأطفال والقاصرين في محاولة لإسكات المعارضة. وقد قامت قوات الأمن الحكومية بسجن والاعتداء على أطفال لا تتجاوز أعمارهم العشر سنوات، وسجنت العشرات من القاصرين في سجن جو بتهم ذات دوافع سياسية. ووفقا لتقرير الاتصالات المشتركة للإجراءات الخاصة، اثنين من الأطفال الذين عرفوا بـ "X" و "Y" تعرضوا للضرب والضغط النفسي والحرمان من الطعام والماء. هذه الحالات هي أمثلة نمطية لأنواع العنف حكومة البحريني مستعدة لتوظيفها ضد الأطفال في البلاد.

كبلد منضم لاتفاقية حقوق الطفل، من مسؤولية البحرين التقييد بالمبادئ التوجيهية للاتفاقية. تنص المادة 37 من الاتفاقية على أنه يجب على جميع الدول الأطراف في الاتفاقية ضمان عدم الحرمان التعسفي من الحرية وتعذيب أي شخص دون سن الثامنة عشرة.

نود الطلب من الممثل الخاص للأمين العام بشأن العنف ضد الأطفال استخدام منصبها للتعليق على تنفيذ البحرين لاتفاقية حقوق الطفل وبصورة أعم العنف ضد الأطفال في البحرين، والطلب من البحرين تحسين والحفاظ على القوانين ذات المصداقية التي تحمي الأطفال.

شكراً لكم.